EDITORIAL

القاعدة النحويَّة بين النحاة والقُرَّاء

د. حمد النيل عثمان عبد السيد *

المستخلص

يُعَدُّ علم القراءات القرآنية من أشرف العلوم وأعلاها منزلةً ؛ لتعلُّقِهِ بأشرف الكتبِ وهو كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه , كلام الله المعجز لأساطين البيان والبلاغة. ومع ذلك فقد اعترض بعضُ أهلِ النَّحو على بعض قراءاته الثابتة ، زاعمين أنها خالفت قواعد النحو. هدفت الدراسة إلى توضيح موقف النحاة من القراءات القرآنيَّة وخاصَّة التي جاءت مخالفة لما تواضع عليه النحاة في قواعدهم . اتبعتِ الدراسةُ المنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي بحسب ما اقتضته طبيعة البحث استناداً على أهم المصادر والمراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة ، وذلك بجمع أقوال العلماء فيما يخص القراءات القرآنيَّة والقواعد النحويَّة ، فذكرنا القاعدة النحويَّة أولاً ، والقراءة التي خالفتها ثانياً ، ثم موقف النحاة منها : قبولاً ورفضاً. توصلتِ الدراسةُ إلى نتائج ، أهمها : أنَّ القراءات السبعة قراءات متواترة ، فلا يجوز ردها ولا تضعيفها بوجه من وجوه النحو، فمن المقرر أنّ من ضوابط قبول القراءة موافقة اللغة العربية ولو بوجه ، ولا يشترط الموافقة من جميع الوجوه، وأنَّ ما زعمه النحاة من مخالفة بعض القراءات القرآنيَّة لقواعد نحوية ليس كذلك ، إذ لهذه القراءات وجوه في العربية ، وأصول ترجع إليها ، وأنَّ مخالفةَ القراءة المتواترة لقواعد النحو لا يقدح في قرآنيتها ، إذ إنَّ الأصل أن تمضيَ القاعدةُ مَعَ مَا قَعَّدَهُ القُرآنُ الكَريمُ.

* أستاذ مساعد ، جامعة الجزيرة، كلية التربية، حنتوب

EDITORIAL

مقدمة :

تُعَدُّ القراءات القرآنية من أشرف العلوم وأعلاها منزلةً ؛ لتعلُّقِها بأشرف الكتبِ وهو القرآن الكريم ، ومع ذلك فقد اعترض بعضُ النحاةِ على بعض قراءاته الثابتة ، زاعمين أنها خالفت قواعد النحو ؛ فجاءت هذه الدراسة لتوضِّحَ موقف هؤلاء النحاة من القراءات القرآنيَّة وخاصَّة التي جاءت مخالفة لما تواضعوا عليه في قواعدهم ، وذلك بجمع أقوال العلماء فيما يخص القراءات القرآنيَّة والقواعد النحويَّة ، فذكرنا القاعدة النحويَّة أولاً ، والقراءة التي خالفتها ثانياً ، ثم موقف النحاة منها : قبولاً ورفضاً ، بعد أنْ تحدثنا عن نشأة النحو وتقعيد القواعد وختمنا البحث بأهم النتائج التي توصل إليها.

ظلت اللغة العربية بين أهلها في شبه الجزيرة العربية سليمةً ، لم تشبها شائبة ،ولم يلحقها تغيير، ولكنَّ الحالَ قد اختلف تماماً بعد ظهور سيدنا محمَّدٍ ρ خاتم النبيين وبعثته بالدِّين الإسلامي إذ كانت رسالته خاتمةً للرسالات ؛ فعندما انتشر الإسلام ديناً عالميَّاً دخله عددٌ من الأعاجمِ – بمختلفِ لغاتهم – واختلطوا بالعرب اختلاطاً وثيقاً نتج عنه ظهور بوادر اللحن والذي بدأ في عهد النبيِّ ρ فقد ورد عنه ρ : (أرشدوا أخاكم)[1] وذلك عندما سمع رجلاً قرأ فلحن في قراءتِهِ ، وقد قُوبلَ هذا اللحنَ منذُ بداياتهِ بالرَّفض الشديد ؛ ولعلَّ هذا الرّفضَ وحده لم يكن كافياً لدرءِ خطر هذا اللحن الذي أخذ يتزايد شيئاً فشيئاً حتَّى طالت أياديه لتمس كتاب الله عزَّ وجلَّ ؛ لذلك اضطرَّ العلماء الأوائل للتفكير في وضع قواعد تضبط اللسان العربي وتعصم اللغة العربيَّة من الذوبان في غيرها ، ويمكن أن نردَّ أسباب وضع النحو إلى بواعث مختلفة ، منها:

أ- **الباعث الديني** : وضع النحو العربي كان بمثابة ردّ فعل مباشر لتسرُّب اللحن إلى اللغة العربيَّة بعامَّةٍ ، وإلى القرآن بخاصَّةٍ ، وقد كان الوسط العام في المدينة مفعماً بمقاومة اللحن في القرآن ، ومن الطبيعي أن يكون القرآن الكريم سببَ ظهور علم النحو ؛ لأن النحو دراسة للتركيب اللغوي، ورصد للظواهر الإعرابية الناجمة عن القرائن اللفظية، التي سميت فيما بعد بالعوامل النحوية، وقراءة القرآن تعتمد اعتماداً بارزاً على تغيُّرِ أواخر الكلمات؛ أي: الإعراب.

ب- **الباعث القومي العربي:**

[1] الحاكم النيسابوري: المستدرك على الصحيحين ، باب تفسير سورة السجدة ، الحديث رقم (3643) ، ج 2 ص 477.

EDITORIAL

ومردُّه إلى اعتزاز العرب بلغتهم، وأنَّها سيِّدة اللغات، وأفضل الألسن، وهو اعتزاز جعلهم يَخشَوْنَ عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم؛ مما جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها حتى لا تلحقها لوثة الأعاجم فوضعوا القواعد التي تضبطها وتحفظها.

ج- الباعث الاجتماعي :

ويتمثل هذا الدَّافع في بُعد العرب عن البادية، مهد لغتهم الأوَّل، وفساد سلائقهم، بعد اختلاطهم بالأعاجم، في سائر المرافق العامة والخاصة، إضافةً إلى انتشار التَّسرّي بالأعجميات أو التَّزوُّج بهنَّ؛ فنتج عن ذلك أمورٌ؛ منها: نشوء أجيالٍ من العرب من أمهات غير عربيات، وتأثرهم بهنَّ ففشا اللحن على ألسنتهم ؛ فاضطرُّوا إلى تعلُّمِ قواعد اللغة العربية تُلحقُهم بأهلها، ليفهموا بها النصوص القرآنيَّة؛ لأنَّ فهم الكتاب والسُّنَّة متوقف على فهم اللغة العربيَّة.

ولعلَّ هذه البواعث متداخلة وغيرها من البواعث هيَّأت لنشوء علم النحو العربي ، فوُضِعتْ قواعده بالاستقصاء الدقيق للعبارات والتراكيب الفصيحة. وتكاد تتفق أغلب الروايات في مَنْ كان له فضل السبق في وضع اللبنات الأولى لصرح هذا العلم عند أبي الأسود الدُّؤَلي[2].

ويمكن القول بأنَّ البصرة هي التي سبقت لوضع هذا العلم وذلك بصنيع أبي الأسود وتلاميذه[3] إذ إنهم وضعوا الشكلَ والإعجام ؛ لأنَّ الأصل في كل علمٍ أنْ تبدأ فيه نَظَراتٌ متناثِرَةٌ هنا وهناك ، ثم يأتي بعد ذلك عبد الله بن إسحاق الحضرمي ليقيم مع تلاميذه من البصريين قواعد هذا العلم على الاستقراء الدقيق لتصبح كل قاعدةً أصلاً دقيقاً تُقاس عليه الجزئيات قياساً دقيقاً ، وكان الحضرمي أشد تجريداً للقياس ، وكان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها[4] ، والحضرمي لم يُعنَ بالقياس على قواعد النحو فحسب بل عُني بالتعليل للقواعد، وكان شديد التمسك بتلك القواعد المعللة ، لذلك كان كثير التعرُّض لكلِّ من خرج على القاعدة وقياسها، وبهذا نجد أنَّ البصرة كانت السابقة في تشييد صرح النحو ورفع أركانه ، وهذا ما قرره القدماء ، ومن

---

[2] أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الديلي، ويقال: الدؤلي، وفي اسمه ونسبه ونسبته اختلاف كثير؛ كان من سادات التابعين وأعيانهم، صحب علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، وشهد معه وقعة صفين، وهو بصري، وكان من أكمل الرجال رأياً وأسدهم عقلاً ، وهو أول من وضع النحو (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ، ج 2 ص 313.

[3] ومنهم : نصر بن عاصم الليثي ، وميمون الأقرن ، ويحيى بن يعمر .

[4] ابن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المدني ، جدة ، ج1 ص 14 .

EDITORIAL

ذلك قول ابن سلَّام : " .. وكان لأهل البصرة في العربية قدمة ، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية "[5] ، وقد جاءت القاعدة النَّحويَّة لتُستَنبطُ استنباطاً من مصادر اللغة والتي يُسمُّونها بـ(مصادر السماع) متمثِّلةً في :

أ- القرآن الكريم بقراءاته.

ب- ما تواتر من أحاديث النبيّ صلى الله عليه وسلَّم .

ج- كلام العرب شعراً ونثراً .

أمَّا الحديث النبوي الشريف فقد انقسم النحاة في الاستشهاد به إلى ثلاث فِرقٍ:

- فريقٌ كان معارضاً مانعاً الاستشهادَ بالحديث الشريف ، بحجة أنَّه قد رُوِيَ بالمعنى ، فضلاً عنِ اللَّحن الذي لَحِق نصوصَهُ ؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب.

- وفريقٌ جاءَ مؤيّداً الاستشهاد بالحديث الشريف ، وجعلوه أصلاً قعَّدوا عليه القواعدَ ، وكان على رأسهم ابن مالك ، وتبعه المتأخرون من النُّحاةِ ، وردُّوا على تلك الحجج التي جاء بها الفريق الأول بقولهم إنَّ الإجماع منعقد على أن رسول الله ρ أفصح العرب لساناً، وحديثه أصح سنداً من كثيرٍ من أشعار العرب التي يُحْتَجُّ بها، ولا عبرة بأن أغلب رواته من العجم؛ لأن ذلك يقال فى رواة كثير من الشعر والنثر يحتج به، ثم إن كثيراً من المحدثين والفقهاء والأصوليين منعوا الرواية بالمعنى، والذين أجازوا شرطوا أن يكون الراوي على علم بما يغيّر المعنى، فضلاً عن إن الرواية بالمعنى كانت قبل التدوين، والتدوين وقع في الصدر الأول قبل أن تفسد الألسنة، وغاية الأمر يومئذ تبديل لفظ يحتج به، بلفظ آخر يحتج به.

- وفريقٌ توسَّطَ بين الفريقين، وهؤلاء أجازوا الاستشهاد بالحديث بشرط أن يكون موافقاً للفظ المروي عن النَّبي صلى الله عليه وسلم، ومن هذه الفئة: السيوطي ، والشاطبي[6].

أمَّا كلام العرب شعراً ونثراً فهو يمثل المصدر الثالث من مصادر السماع ، ونجدهم قد قسموا الناس في عصور الاحتجاج إلى أربع طبقات ، اتفقوا على الاحتجاج بالشعر الذي يصدر عن شعراء الطبقتين (الأولى والثانية): طبقة الجاهليين وطبقة المخضرمين[7] ، واختلفوا في الاحتجاج بشعر الطبقة الثالثة : طبقة المتقدِّمين من الإسلاميين ، واتفقوا على عدم الاحتجاج بشعراء الطبقة الرابعة : طبقة المولَّدين والمحدثين.

---

[5] المصدر السابق ، ج 1 ص12 .

[6] للتفصيل في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف يُنْظَرُ: (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ، وكتاب إسفار الفصيح للهروي ، وكتاب (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف) - للدكتورة خديجة الحديثي.

[7] المخضرمون من الشعراء هم الذين قالوا الشعر في الجاهليَّة والإسلام.

EDITORIAL

أمَّا المصدر الأول من مصادر السَّماع (القرآن الكريم بقراءاته) – وقد أخَّرنا الحديث عنه لبعض التدبير – فقد كان معيناً لا ينضب ، ومدداً لا ينقطع لقواعدهم ، وفوق هذا وذاك كان الحرص على فهم القرآن الكريم والسُّنَّة النبويَّة من الدوافع الأساسيَّة لوضع قواعد النحو العربي الذي نشأ في مناخٍ إسلاميّ عام ، وظل يتنفَّس جوَّه ومناهجه حتَّى استوت مسائله ومناهجه، هذا المناخ العام الذي أنتج علوماً إسلاميَّة تشاركتْ في النشأةِ ، وتساهمتْ في أسباب التَّطوُّر .. وأوَّل ما يلقانا من هذه العلوم (القراءات القرآنيَّة) فقد وُضِعتْ أصول القراءة في عهد النبيّ ρ الذي وضع الأصل الأول لهذا العلم بقوله ρ : (.. أُنزِل القرآن على سبعةِ أحرفٍ)[8].

ولكن مع هذا كله نلاحظ أنَّ بعضَ النحاة كانوا يقفون إزاء أحرف من القراءات – عندما يجدونها لا تطرد وقواعدهم – موقف التَّخطِئة والتَّلحين ، وتضعيف القراءةِ ، ومن الموضوعات التي أثارتْ جدلاً وأثْرَتْ الفِكر النحوي ما يتصل بشروط القراءة الصحيحة وما يتعلق بتواتر القراءة وشذوذها ، فنجد بعضَ المتقدمين من النحاة وقفوا مواقف خالفتْ مواقف المتأخِّرين منهم ، ولكن قبل الحديث عن موقف النحاة من القراءات نتحدَّثُ –بإيجازٍ - عن تعريف علم القراءات ، ونبيّنُ شروط القراءة ، ونذكر القراء السبعة ورواتهم، والمراد الأحرف السبعة وعلاقتها بالقراءات السبعة، والحكمة من نزول القرآن على سبعةِ أحرفٍ.

فالقراءات وحي تلقاه النبي ρ ، وهي علمٌ مهمٌّ ومفيدٌ وأصيلٌ وقديمٌ, له علاقة وثيقة بكتاب الله فهو العلم الذي يُبّين الكيفية الصحيحة لقراءة القرآن الكريم حسب الروايات الصحيحة المسندة إلى رسول الله ρ .

تعريف علم القراءات :

عرف العلماء القراءات بتعريفات كثيرة ، وكلٌّ منهم اجتهد في وضع تعريفٍ جامعٍ ، ونبدأ بالتعريف اللغوي ، فالقراءات: في اللغة جمع قراءة ، مصدر قرأ في اللغة ، وفي الاصطلاح : هي " علم يُعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله ، واختلافهم في اللغة والإعراب ، والحذف والإثبات ، والتحريك والإسكان ، والفصل والاتصال ، وغير ذلك من هيئة النطق ، والإبدال من حيث السماع. أو هي: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً إلى ناقله "[9]، وعرَّفها القطَّان بقوله : " علم القراءات مذهب من مذاهب النطق في القرآن يذهب به إمام من الأئمة القرَّاء مذهبًا يخالف غيره"[10].

---

[8] البخاري: صحيح البخاري ، تحقيق د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير– بيروت ، ط3 ، 1407هـ ، ج 4 ص 1909.

[9] القسطلاني: لطائف الإشارات لفنون القراءات ، تحقيق الشيخ عامر السيد عثمان ، والدكتور عبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، 1392هـ ، ج 1 ص 170.

[10] مناع القطَّان : مباحث في علوم القرآن ، مكتبة المعارف ، ط 3، 1421هـ - 2000م ، ص 177. وانظر مناهل العرفان في علوم القرآن ، للزرقاني (محمد عبد العظيم)، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، ط 3 ، ج1 ص422.

EDITORIAL

إذن فالقراءة هي علم يبحث في كيفية النطق بألفاظ القرآن وكتابتها ، ومواضع اتفاقهم ، ومواضع اختلافهم في الوجوه اللُّغويَّة والصوتيَّة التي أباح الله تعالى بها قراءة كتابه العزيز ؛ تخفيفاً لعباده وتيسيراً لهم ، وعلم القراءات من أشرف العلوم الشرعية لشدة تعلقه بأشرفِ كتاب سماوي منزل (القرآن الكريم) ؛ ولأنّه مستمد من النقول الصحيحة المتواترة عن علماء القراءات الموصولة إلى رسول الله ρ. أمَّا عن موضوع علم القراءات فهو كلمات القرآن من حيث أحوال النطق بها وكيفية أدائها.

والقراءات ثابتة بأسانيدها إلى رسول الله ρ ، ويرجع عهد القرَّاء الذين أقاموا الناس على طرائقهم في التلاوة إلى عهد الصحابة رضوان الله تعالى عليهم ، وأخذ عن هؤلاء الصحابة خلق كثير من التابعين في كل مصر من الأمصار، وفي عهد التابعين اشتهر كثير من الفضلاء ووجوه المسلمين بالقراءة، وكانوا منتشرين في المدن والأمصار . أمَّا عصر ما بعد التابعين فقد شهد توسعاً في كل العلوم الإسلامية إلى الحد الذي دعا إلى تخصص كل عالم بعلم أو عدد محصور من العلوم ليجمع شتاته ويضع له قواعده ويتحمل أمانته ؛ وهذا ما كان بخصوص علم القراءة ، إذ ظهر في هذا الجيل - ما بعد التابعين - الأئمة القراء الذي تُنسب إليهم القراءات السبع الشهيرة المتواترة ، التي أجمعت الأمة على صحة قراءة القرآن الكريم بأي منها شريطة التلقي والإتقان ، فقد وُضِعت شروطٌ للقارئ ، وشروطٌ لصحة القراءةِ ، نختصرها في الآتي :

شروط يجب توافرها في القارئ ، منها : أن يكون علم القارئ باللغة العربية غزيراً ، وأن يكون أقرب للتابعين أو تابع التابعين ، أمَّا شروط القراءة الصحيحة - وسماها البعضُ بـأركان القراءة الصحيحة - فهي ثلاثة أركان :

الأول : موافقتها لوجه من وجوه اللغة العربية ولو ضعيفًا .

الثاني: موافقتها للرسم العثماني ولو احتمالاً .

الثالث: صحة سندها بتواتر عن النبي ρ .

وإلى هذه الأركان الثلاثة أشار الإمام ابن الجزري في طيبة النشر[11] بقوله :

فكلُّ ما وافق وَجْهَ نَحْـــوِ ... وكان للرسم احتمالا يَحْوي

وصـحَّ إسنادًا هـــو القرآنُ ... فهـذه الثلاثةُ الأركـــانُ

[11] ابن الجزري: شرح طيبة النشر ، تحقيق الشيخ علي محمد الضباع ، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده ، ط1 ، 1950م ، ص 5.

EDITORIAL

فإن اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة كانت القراءة شاذة ولا يجوز القراءة بها[12] ، فهذه شروط القراءة ، وقد انطبقت هذه الأركان في سبعةٍ من القراء أجمع الناس عليهم ، ودُوِّنتْ قراءاتهم ، وهم :

(1) نافع المدني:

وهو نافع بن عبد الرحمٰن بن أبي نعيم الليثي، أحد القراء السبعة المشهورين، ويُكَنَّى أبا رُويم، أخذ على سبعين من التابعين، توفي بالمدينة المنورة سنة 169هـ.

وأشهر الرواة عنه :

قالون: وهو عيسى بن مينا بن وردان ، أحد القراء المشهورين من أهل المدينة، ولد سنة 120هـ، وكان أصم يُقرأ عليه القرآن وهو ينظر إلى شفتي القارئ فيرد عليه اللحن والخطأ، توفي بالمدينة المنورة سنة220هـ.

ورش: وهو عثمان بن سعيد بن عبدالله المصري، أحد كبار القراء المشهورين، ولد بمصر سنة 110هـ، انتهت إليه رياسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه، توفي بمصر سنة 197هـ.

(2) ابن كثير المكي:

هو عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله الدّاري المكي، أحد القراء السبعة. ولد بمكة سنة 45هـ، وتوفي بها سنة 120هـ.

وأشهر الرواة عنه :

البَزّي: هو أحمد بن محمد بن عبد الله ، وهو أكبر من روى قراءة ابن كثير، ولد بمكة سنة 170هـ، وانتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة، توفي بها سنة 250هـ.

قُنبل: هو محمد بن عبد الرحمٰن المخزومي أحد القراء المشهورين ، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز، ورحل إليه الناس من جميع الأقطار توفي بمكة سنة 291هـ.

(3) **أبو عمرو بن العلاء البصري:**

هو زَبّان بن العلاء بن عمار التميمي المازني البصري ، من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة ، ولد بمكة سنة 68هـ، ونشأ بالبصرة، وتوفي بالكوفة سنة 154هـ.

---

[12] ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت ، ج 1 ص 9 ..

EDITORIAL

وأشهر الرواة عنه:

الدُّوري: هو حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري، النحوي، البغدادي: إمام القراءة في عصره، له عدة تآليف ، توفي سنة 246هـ.

السُّوسي: هو صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود السوسي كان مقرئًا، ضابطًا، ثقة، توفي سنة 261هـ.

(4) عبد الله بن عامر الشَّامي:

هو عبد الله بن عامر بن يزيد اليَحصبي المُكنى بأبي عمران ، من التابعين وأحد القراء السبعة المشهورين، وكان إمام أهل الشام، جمع بين الإمامة والقضاء، ومشيخة الإقراء بدمشق. توفي بدمشق سنة 118هـ.

وأشهر الرواة عنه:

هشام السلمي : وهو هشام بن عمار بن نُصَير بن مَيسَرَة السُّلَمي الدمشقي، ولد سنة 153هـ، وتوفي سنة 245هـ، له كتاب "فضائل القرءان".

ابن ذَكْوان: هو عبد الله بن أحمد بن بشر- ويقال: بشير- القرشي، الدمشقي. ولد سنة 173هـ، وكان شيخ الإقراء بالشام ، وإمام الجامع الأموي، وانتهت إليه مشيخة الإقراء بدمشق. توفي بها سنة 242هـ.

(5) عاصم الكوفي:

هو أبو بكر عاصم بن أبي النَّجُود الكوفي ، أحد التابعين والقراء السبعة المشهورين، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة، ورحل إليه الناس للقراءة ، توفي سنة 127هـ.

وأشهر الرواة عنه:

شعبة: وهو أبو بكر شعبة بن عَيَّاش بن سالم الأَسَدِي الكوفي. من مشاهير القراء، ولد سنة 95 هـ عرض القراءة على عاصم أكثر من مرة ، توفي سنة 193هـ بالكوفة.

حفص: هو حفص بن سليمان بن المغيرة بن أبي داود الأَسَدي الكوفي، قارئ أهل الكوفة، ولد سنة 90هـ وكان أعلمَ أصحاب عاصم بقراءة عاصم، توفي سنة 180هـ.

EDITORIAL

(6) حمزة الكوفي:

هو **حمزة بن حبيب** بن عُمَارة بن إسماعيل الكوفي، أحد القراء السبعة. ولد سنة 80هـ، وأدرك بعض الصحابة بالسن فلعله رأى بعضهم، توفي سنة 156هـ.

وأشهر الرواة عنه:

خَلَف: وهو خلف بن هشام الأسدي البغدادي، اختار لنفسه قراءة انفرد بها،

فيعد من العشرة[13] ، توفي سنة 229هـ.

خَلاَّد: هو خلاد بن خالد الشيباني الصَّيرَفي، ولد سنة 119هـ، وقيل غير ذلك. كان إمامًا في القراءة ثقة عارفًا، توفي سنة 220هـ في الكوفة.

(7) الكِسَائي الكوفي:

هو علي بن حمزة بن عبد الله الكسائي، أحد أئمة اللغة والنحو وأحد القراء السبعة المشهورين، له تصانيف عديدة، توفي سنة 189هـ.

وأشهر الرواة عنه:

الليث: هو الليث بن خالد المَرْوَزِي البغدادي أبو الحارث، وهو من أجل أصحاب الكِسَائي، كان ثقة ضابطًا، توفي سنة 240هـ.

الدُّوري: وهو راوي أبي عمرو البصري ؛ لأنه روى عنه وعن الكسائي.

أمَّا عن علاقة هذه القراءات السبعة بالأحرف السبعة في حديث رسول اللهِ ρ : (**إنّ هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه**)[14]

فقد اختلف العلماء في المراد بالأحرف السبعة على أقوال كثيرة ، سنذكر بعضها ، ولكن قبل ذلك ننبه على أمور أجمع عليها أهل العلمِ ، وهي :

---

[13] ثلاثة قُرَّاء بعد السبعة اشتهرت قراءاتهم وهم: (أبو جعفر المدني ، يعقوب البصري ، خلف بن هشام) .

[14] صحيح البخاري ، ج 4 ص 1909.

EDITORIAL

- لا يُراد بالأحرف السبعة قراءة الكلمة الواحدة على سبعة أوجه ؛ لأنّ ذلك غير موجود في القرآن الكريم.
- لا يراد بالأحرف السبعة القراءُ السبعة المشهورون إذ لم يكونوا موجودين عندما حدَّثَ النَّبيُّ ρ بذلك.

الاختلاف في الأحرف السبعة هو اختلاف تنوع وتغاير لا تضاد وتناقض ؛ إذ هو محال في كتاب الله .

وقَدْ كَثُر تنبيهُ العُلَماءِ في مختلف العصور على التفريق بين القراءات السبع والأحرف السبعة، والتحذير من الخلط بينهما إذ إنَّ الأحرف السبعة ليست هي القراءات السبع المشهورة التي يظن كثير من عامَّـة الناس أنها الأحرف السبعة ، وهو خطأ عظيم ناشىء عن الخلط وعدم التمييز بين الأحرف السبعة والقراءات ؛ لأنَّ هذه القراءات السبع إنَّما عُرفت واشتهرت في القرن الرابع، على يد الإمام المقرئ ابن مجاهد[15] الذي اجتهد في تأليف كتابٍ يجمعُ فيه قراءات بعض الأئمة المبرزين في القراءة، فاتفق له أن جاءت هذه القراءات سبعة موافقة لعدد الأحرف.

واختلف أهل العلم حول حقيقة الأحرف السبعة على خمسة وثلاثين قولًا .. "[16] , وأكثر هذه الآراء متداخل ، وقد ذهب أكثر العلماء إلى أنَّ المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب[17] في المعنى الواحد؛ إذ إنَّ لغات العرب في التعبير عن معنًى من المعاني يأتي القرآن مُنَزَّلًا بألفاظ على قدر هذه اللغات لهذا المعنى الواحد، وحيث لا يكون هناك اختلاف فإنه يأتي بلفظ واحد أو أكثر وهذا الرأي يتفق مع ظاهر النصوص، وتسانده الأدلة الصحيحة[18].

أمَّا الحكمة من نزول القرآن على سبعة أحرف، فتتلخص في أمور[19] ، نذكر منها:

1- تيسير القراءة والحفظ على قوم أميين، لكل قبيل منهم لسان ولا عهد لهم بحفظ الشرائع، فضلًا عن أن يكون ذلك مما ألفوه.

---

15 أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ أبو بكر بن مجاهد البغدادي شيخ الصنعة وأول من سبع السبعة، ولد سنة خمس وأربعين ومائتين ببغداد ، من أشهر مصنفاته كتاب السبعة في القراءات ، توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة.

16 السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر) : الإتقان في علوم القرآن ، المكتبة الثقافيَّة – بيروت ، لبنان ، 1973م ، ج 1 ص 46.

17 واختلفوا في تحديد اللغات السبع ، فقيل: هي لغات : قريش، وهذيل، وثقيف، وهوازن، وكنانة، وتميم، واليمن. وقيل : نزل بلغة قريش، وهذيل، وتميم، والأزد، وربيعة، وهوازن، وسعد بن بكر. ورُوِيَ غير ذلك.. (الإتقان ، ج1 ص 47.)

18 مباحث في علوم القرآن ، ص 168.

19 مباحث في علوم القرآن ، ص 168.

EDITORIAL

2- إعجاز القرآن لفطرة العرب اللغوية، مع بقاء الإعجاز الذي تحدى به الرسولُ ρ العربَ .

3- إعجاز القرآن في معانيه وأحكامه ؛ فإن تقلُّب الصور اللفظية في بعض الأحرف والكلمات يتهيأ معه استنباط الأحكام التي تجعل القرآن ملائمًا لكل عصر- ولهذا احتج الفقهاء في الاستنباط والاجتهاد بقراءات الأحرف السبعة.

ونعود للحديث عن موقف النحاة من القراءات القرآنية (فيما يتعلَّق بالقاعدة النحويَّة) ، فقد انقسم النحاةُ إلى فريقين :

- **الفريق الأول** من النحاة الذين عملوا على بسط القاعدة النحويَّة وتثبيتها والحفاظ عليها، ويمثل هذا الفريق من أئمَّة المدرسة البصريَّة : سيبويه ، والأخفش ، والمازني ، والمبرِّد ، والزجاج ، وابن جني. ومن الكوفيّين : الكسائي ، وثعلب ، والفرَّاء. ومن المتأخرين: الزمخشري ، وابن يعيش ، ابن الحاجب ، وأبي حيان ، وابن مالك وغيرهم.

وقد انقسم هذا الفريق – إزاء القراءات القرآنيَّة - إلى ثلاث طوائف :

- طائفة قَبِلتْ واعتدَّت بكلَّ ما جاء من القراءات مخالفاً للقواعد النحويَّة.

- طائفة وقفت موقف التأويل في القراءات التي جاءت مخالفةً للقواعد النحويَّة ؛ فوجدوا التأويل مخرجاً حتى تتفق القراءة مع القاعدة النحوية المقررة عندهم.

- طائفة وقفت موقف التخطئة لكلَّ ما جاء من القراءات مخالفاً للقواعد النحويَّة.

- **الفريق الثاني :** ويمثله فريق من النحاة الذين تجرَّدوا للاحتجاج عن القراءات القرآنيَّة ، وهو أثر من آثار أبي بكر بن مجاهد[20] ، وهؤلاء ألفوا كتباً تحمل عناوين تدل على موقفهم من القراءات والاحتجاج لكلِّ وجهٍ ، ومن هؤلاء : أبو علي الفارسي[21] ، وابن خالويه[22] ، وابن زنجلة[23] ، وغيرهم ممَّن ألف في الاحتجاج

---

20 أبو بكر بن مجاهد (245 – 324هـ) : هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي مسبع السبعة وشيخ الصنعة، وكتابه : (السبعة في القراءات).

21 أبو علي الفارسي : هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان توفي سنة 377هـ ، كتابه : الحجة للقراء السبعة.

22 ابن خالويه: هو أبو عبد الله الحسين بن محمد ، نشأ بهمذان، ووفد إلى بغداد وأخذ عن "ابن الأنباري وابن دريد" وغيرهما، وقرأ على السيرافي، ثم توطن حلب وعطف عليه سيف الدولة، وله مع المتنبي مناظرات، وكان كوفي النزعة توفي بحلب سنة 370هـ .. وكتابه (الحجة في القراءات السبع).

23 أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد ، صاحب كتاب (حجة القراءات) .

EDITORIAL

للقراءات القرآنيَّة ، " وقد عكست بعض كتب الاحتجاج ميول أصحابها ، وكانت هي الأخرى مجلى لمختلف المذاهب النحويَّة "[24].

تفصيل موقف النحاة :

ونقصد الفريق الأول الذي صبَّ اهتمامه على توطيد القاعدة النحويَّة والحِفاظ عليها ؛ فكلُّ ما جاء مخالفاً لها فهو : خطأٌ ، أو لحنٌ ، أو رديءٌ ، وسنذكر فيما يلي بعضاً من القراءات التي خالفت القواعد النحوية ، على أنَّنا سنذكر القاعدة النحويَّة أولاً ، ونذكر القراءة التي خالفتها ثانياً ، ثم موقف النحاة منها (قبولاً ورفضاً) ، ومن ذلك :

القاعدة الأولى : لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور إلا بعد إعادة الخافض[25].

يذكر سيبويه في باب (ما يحسن أن يشرك المظهر المضمَر) : " .. ومما يقبح أن يشركه المظهر علامةُ المضمَر المجرور، وذلك **قولك: مررتُ بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرٍو**، كرهوا أن يشرك المظهر مضمَراً داخلاً فيما قبله ؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعتْ أنها لا يُتكلّم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدلٌ من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفتْ عندهم كرهوا أن يُتبعوها الاسمَ "[26].

وقال ابن جني : " .. إن كان المضمر مجروراً لم تعطف عليه إلا بإعادة الجار ، تقول : مررت بك وبزيد ، ونزلت عليه وعلى جعفرٍ ، ولو قلت : مررت بك وزيدٍ كان لحناً "[27].

ويؤيد ابن السَّرَّاجِ قول سيبويه وابن جني فنجده يقول : " .. أما المخفوض فلا يجوز أن يُعَطفَ عليه الظَّاهر ، لا يجوز أن تقول : مررت بكِ وزيدٍ ؛ لأن المجرور ليس له اسم منفصل يتقدَّم ويتأخر كما للمنصوب "[28].

تعارضت هذه القاعدة بقراءة سبعيَّة – قراءة حمزة بن حبيب – في قوله تعالى : { .. **وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ**

---

[24] حمدان (د. أكرم علي) : كتب الاحتجاج والصراع بين النحاة والقرَّاء ، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلاميَّة (سلسلة الدراسات الإنسانيَّة) ، المجلد 14 ، يونيو 2006م ، ص 110.

[25] الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ، دار الفكر – دمشق ، ج 2 ص 463. المسألة رقم (65) .

[26] سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هرون ، دار الفكر ، ج 1 ص 168.

[27] ابن جني : اللمع في العربية ، تحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية – الكويت 1972 ، ص 97.

[28] ابن السراج : الأصول في النحو ، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط3 ، 1988 ، ج 2 ص 119.

EDITORIAL

بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً }[29] فقرأ حمزةُ بكسر (الأرحامِ) عطفاً على الضمير المجرور (بِهِ) ، فأنكر هذه القراءة جماعة من النحاة ، منهم :

- المبرِّد الذي حرَّم القراءة بها فقال: " لو صليت خلف إمام يقرأ بالكسر لحملت نعلي ومضيت "[30].

- أمَّا الزمخشريُّ فقد ضعَّف هذه القراءة فقال : " والجر على عطف الظاهر على المضمر ليس بسديد ؛ لأن الضمير المتصل متصل كاسمه ، والجار والمجرور كشيء واحد ، فكانا في قولك : (مررت به وزيدٍ) ، وهذا غلامه وزيد ، شديدي الاتصال ، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة ، فلم يجز ووجب تكرار العامل ، كقولك : مررت به وبزيد "[31].

- وجاء الزجَّاج ليُخطِّئ القراءة بها ، فيقول : " فأمَّا الجر في الأرحامِ فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر . وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم ، لأن النَّبيَّ ρ قال : **(لا تحلفوا ، بآبائكم)** فكيف يكون تتساءلون به وبالرحم على ذا "[32] أي ردَّاً على الذين يعتبرون أنَّ الواوَ في {والأرحامِ} واو قسم.

- وقال أبو علي: " وأمَّا مَنْ جَرَّ الأرحامَ فإنَّه عطفه على الضمير المجرور بالباء ،

وهذا ضعيف في القياس ، وقليل في الاستعمال. وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن"[33].

وقد ردَّ عليهم كلٌّ من ابن جني ، وابن يعيش ، وأبو حيان الأندلسي ، وإليك أقوالهم:

- قال ابن جني: " ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس المبرِّد بل الأمر فيها دون ذلك وأقربُ وأخّف وألطف وذلك أنَّ لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: وبالأرحام ، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها"[34]، فابن جني يعتبرُ أنَّ الأرحام مجرورة بحرف جر محذوف ، وتأويل الكلام : (اتقوا الله الذي تساءلونَ بهِ وبالأرحامِ).

- أمَّا ابن يعيش فقد أشار إلى أنَّ أكثرَ النحاة الذين ضعَّفوا هذه القراءة إنَّما نظروا إلى عطف الاسم الظاهر (الأرحام) على الضمير المجرور (به) ، ولكنه يرى أنَّ هذه القراءة تحتمل وجهين آخرين ، فقال : " .. ويحتمل

---

[29] سورة النساء ، الآية رقم 1.
[30] المبرد: الكامل في اللغة والأدب ، مؤسسة المعارف ، بيروت - لبنان ، ج2 ص 749.
[31] الزمخشري: تفسير الكشاف ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ج 1 ص 493.
[32] الزجاج : معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق عبد الجليل عبده الشلبي، عالم الكتب ، ط 1، 1988م ، ج 2 ص 6.
[33] أبو علي الفارسي : الحجة للقراء السبعة ، دار المأمون للتراث – بيروت ، ط 1 ، 1984م ، ج 3 ص 121.
[34] ابن جني: الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، عالم الكتب – بيروت ، ج 1 ص 285.

EDITORIAL

وجهين آخرين غير العطف على المكني المخفوض : **أحدهما** : أن تكون الواو واو قسم ، وهم يقسمون (بالأرحام) ويعظمونها ، وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم ، ويكون قوله: { **إن الله كان عليكم رقيباً** } ، جواب القسم . **والوجه الثاني** : أن يكون قد اعتقدوا أن قبله باء ثانية ، حتى كأنه قال وبالأرحام ، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها "[35] .

- أمَّا أبو حيان فيرد على من ضعّف هذه القراءة ، فيقول : " وما ذهب إليه البصريون ، من امتناع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك، وأنه يجوز "[36] ، ويقول أيضاً : " .. ومن ادَّعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب)[37].

وفضلاً على قول العلماء الذين قاموا بالرد على معظم النحاة المتمسكين بالقاعدة المعروفة لدى البصريين ، التي لا تجيز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض نقول : إنَّ هذه القراءة صحيحة السند إلى النبيّ ρ فكيف يتجرّؤ على ردِّها أو تلحينها أحد ، وإذا أمعنَّا النظر في القرآن الكريم لرأينا شواهدَ كثيرةً ، وَرَدَ فيها عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الخافض ، ومن الشواهد التي وردت في القرآن الكريم :

1- قال تعالى : { **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ..** }[38] ، فـ(المسجد) بقراءة الجر معطوف على الهاء في (به) دون إعادة الخافض.

2- قال تعالى: { **وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاء قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاء..**}[39]، أجاز الفراء أن تكون (ما) في موضع خفض ؛ لأنها معطوفة على الضمير المخفوض في (فيهن) أي : يفتيكم الله فيهن وفي ما يتلى عليكم غيرهن"[40].

3- قال تعالى : { **لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ** }[41] و(**المقيمين**) - عند الكسائي - في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) ،

---

[35] ابن يعيش بن علي : شرح المفصل ، المطبعة المنيرية - مصر ، 1928م ، ج 3 ص 78.

[36] أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط ، دار الفكر - بيروت الطبعة الثانية 1398هـ – 1987م ، ج 2 ص 144.

[37] المصدر السابق ، ج 2 ص 147.

[38] سورة البقرة – الآية 217

[39] سورة النساء – الآية 127.

[40] الفراء: معاني القرآن ، عالم الكتب - بيروت ، ط 3 ، 1983م ، ج 1 ص 290.

[41] سورة النساء – الآية 162.

EDITORIAL

والتقدير (يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة ، وهم الأنبياء، أو الملائكة). وقد خالف ابنُ مالك - صاحبُ الألفية - رأيَ البصريين ، وأيَّد قراءة حمزة ، فقال :

وَعودُ خافضٍ لَدَى عَطْفٍ عَـلَى ضميرِ خَفْضٍ لازماً قد جُـــــعِلَا

وَلَيسَ عِنْدِي لازمـــاً إِذْ قدْ أتَى فـي النَّثْرِ والنَّظْمِ الصَّحيحِ مُثبَتَا[42]

يرى الباحث أنَّ هذه الأدلة كافيةً لتجعل من هذه القراءة شاهداً يجب اعتماده لتعديل قاعدة النحاة البصريين لتصبح : (**يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بإعادة الخافض وبدونه).**

القاعدة الثانية : لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر

قال ابن الأنباري : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر ، **وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر**[43].

تعارضت هذه القاعدة بقراءة سبعيَّة – قراءة عبد الله بن عامر الشامي – في قوله تعالى: {**وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاء اللّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ** }[44]. قرأها ابن عامر (وَكَذَلِكَ **زُيِّنَ** لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلاَدَهِمْ شُرَكَآئِهِم): ببناء الفعل للمجهول في (زُيِّنَ)، و(قَتْلُ) بالرفع على أنَّه نائب فاعلٍ وهو مضاف ، و(أولادَهم) بالنصب ، وخفض همزة (شركائهم) على أنَّ مضاف إليه مجرور، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بكلمة (أولادهم) ، والتقدير : قتل شركائهم أولادهم.

وممَّن أنكر هذه القراءة وردَّها :

- الطبري الذي استقبح هذه القراءة ، فردها معتمداً في ذلك على القاعدة النحوية لدى البصريين، التي لا تجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، فنجده يقول: " قرأ بعض أهل الشام (وَكَذلِكَ زُيِّنَ) بضم الزاي لكثير من المشركين (قتلُ) بالرفع، (أولادَهم) بالنصب، (شركائِهم) بالخفض"[45] ، بمعنى: وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ منَ

---

[42] ابن عقيل: شرح ابن عقيل ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر، دمشق ، ط2، 1985 ، ج 3 ص 239.

[43] الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 2، ص 427 . المسألة رقم (60) : القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

[44] سورة الأنعام – الآية 137

[45] الطبري: جامع البيان في تأويل القران ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، 2000م ، ج 12 ص 137.

EDITORIAL

المشرِكِينَ قتلُ شُركائِهِمْ أولادَهم ، ففرقوا بين الخافض **(المضاف = قتلُ)** والمخفوض **(المضاف إليه = شركائهم)** بما عمل فيه من الاسم **(المفعول به = أولادَهم)** ، وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح.

- وأما الزمخشري فردَّها كذلك بقوله : " وأما قراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) برفع القتل ، ونصب الأولاد ، وجر الشركاء ، على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف ، فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر ، لكان سمجًا مردوداً[46].

- وجاء مكي بن أبي طالب ليضعِّف هذه القراءة، فنجده يقول: ".. وهذه القراءة فيها ضعفٌ للتفريق بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنه إنَّما يجوز هذا التفريق في الشعر مع الظروف لاتساعهم فيها، وهو في المفعول به في الشعر بعيد، فإجازته في القراءة أبعد"[47].

وممن دافع عن هذه القراءة :

- أبو حيان الأندلسي النحوي ، فقد ردَّ على الزمخشري قائلاً:

" وَأعَجبُ لعجميٍّ ضعيفٍ في النحو[48] ، يرد على عربي صريح محض ، قراءة متواترة، موجودٌ نظيرها في لسان العرب، في غير ما بيت ، وأعجب لسوء ظن الرجل بالقرّاء الأئمة، الذين تخيرتهم هذه الأمة ، لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم وفهمهم وديانتهم ... وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب : هو غلام - إن شاء الله - أخيك . فالفصل بالمفرد أسهل " ، وقد استدل أبو حيان في رده على الزمخشري بقول أبي الفتح : " إذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال العربي ، وما جاء به ، فإذا كان فصيحاً ، وكان ما أورده يقبله القياس ، فالأولى أن يحسن الظن به ؛ لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة ، قد طال عهدها وعفا رسمها . ثم استدل بقول أبي عمرو بن العلاء المشهور : "ما انتهى إليكم مما قاله العرب إلا أقله ، ولو جاءكم لجاءكم علمٌ وافرٌ وشِعرٌ كثيرٌ"[49].

---

[46] تفسير الكشاف ، ج 2 ص 54.

[47] مكي بن أبي طالب القيسي: الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، تحقيق د. محي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة ، ط2 ، 1420هـ – 1981م ، ج 1,ص 454.

[48] لم يكنِ الزمخشريُّ ضعيفاً في النحو إلا أنَّه لم يُوفَّق للصواب في رده لهذه القراءة المتواترة.

[49] تفسير البحر المحيط ، ج 4,ص 233.

EDITORIAL

- أما ابن الجزري فردَّ قائلاً : " .. والحق في غير ما قاله الزمخشري ، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي ، وهل يحل لمسلم بما يجد في الكتابة من غير نقل ؟ بل الصواب جواز مثل الفصل ، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع اختياره - ولا يختص ذلك بضرورة الشعر- ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة ، التي بلغت التواتر . كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين ، الذين أخذوا عن الصحابة ، كعثمان بن عفان وأبي الدرداء - رضي الله عنهما - وهو مع ذلك عربي صريح ، من صميم العرب . فكلامه حجة ، وقوله دليل على أنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به ، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن وروى وسمع ورأى.. "[50].

وأجاز ابن مالك أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بما نصبه المضاف ، من مفعول أو ظرف أو ما يشبهه ، فقال في الكافية الشافية :

فصل مضاف شبه فعل ما نصبْ مفعولاً أو ظرفاً أَجِزْ ولم يعبْ

فصل يمينٍ واضطراراً وجـــدا بأجنبِيٍّ أو بنعتِ أو نـدا [51] وابن مالك يقف بجانب القُـــــــــرَّاء، ويدافع عنهم، والحق معهم دائمًا، ولم يمنعه من هذا الموقف ردُّ كثير من العلماء لبعض القراءات، ورميُ أصحابها بالخطأ واللحن ؛ لذا كان مِمَّن أجاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه معتمداً ومستشهداً بقراءة ابن عامر ، فقال:

وحجتي قراءة ابن عامر فكم لها من عاضد وناصر[52]

وقد صح من كلام رسول الله ρ : **(فهل أنتم تاركو لي صاحبي)**[53] ففصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل ومفعوله .

ويرى الباحث أنَّ الزَّمخشريَّ ومن تابعه في ردِّ هذه القراءة قد جانبوا الصَّواب ، فإذا نزلنا معهم إلى القياس النحوي ، فإننا نرى أن القراءة ماضية مع القواعد النحوية ، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين

---

[50] النشر في القراءات العشر ج 2 ، ص 263.
[51] شرح ابن عقيل على الألفية ج 3، ص 83.
[52] النشر في القراءات العشر ، ج 2، ص 298.
[53] أحمد بن حنبل: فضائل الصحابة ، تحقيق د. وصي الله محمد عباس ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط1 ،1983م ، ج1 ص240.

المضـاف والمضـاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض"[54] في النثر وفى الشـعر إذا كان المضـاف مصـدراً ، والمضاف إليه فاعله ، والفاصل بينهما مفعوله كقراءة ابن عامر التي نحن بصددها.

وقد وردت شواهد كثيرة ، منها قول الشاعر[55] :

عَتَوْا إذْ أجَبْنَاهُم إلى السِّلْمِ رَأفَةً فَسُقْنَاهُمُ سَوْقَ البُغَاثَ الأَجادلِ[56]

فَـ(سوق) مصدر مضاف ، و(الأجادل) مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، والبغاث مفعوله ، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل: سَوْقَ الأجادلِ البُغَاثَ.

ومن الشواهد التي احتج بها الكوفيون لجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه قول الشاعر :

فزججتها بمزجة زج القلوص أبي مزاده[57].

والتقدير : (زج أبي مزاده القلوص) ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص وهو مفعول. وقوله (فزججتها) أي طعنتها. والمِزجة (بكسر الميم) رمح قصير، والقلوص الناقة الشابة.

وبصورة عامَّة ؛ فاللسان العربي اشتمل على كثير من الأساليب التي ورد فيها الفصل بين المتضايفين ، بأشكال وأنواع شتى ، حتى إنّ العرب لو لم تستعمل مثل هذا الفصل ، لاقتضى القياس استعماله ؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً .. وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب : (هو غلام – إن شاء الله – أخيك) ، فالفصل بالمفرد أسهل[58] . وهذه الأدلة كافية لتأييد صحة القراءة ، مع أن كتب التفسير والنحو مليئة بالشواهد.

القاعد الثالثة: لا يجوز العطف على موضع اسم إنَّ قبل تمام الخبر

اختلف نحاة الكوفة والبصرة في جواز العطف على موضع اسم "إنَّ" قبل تمام الخبر ، " فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف، واختلفوا بعد ذلك، فذهب الكسائى إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل "إنّ" أو لم يظهر نحو: إنَّ زيداً وعمرو قائمان، وإنك وبكر منطلقان"، وذهب الفراء إلى أنه لا

---

[54] الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 2 ، ص 427.

[55] والبيت من شواهد الأشموني بشرحه على ألفية ابن مالك ، الشاهد رقم 497 ، وورد كذلك في أوضح المسالك 180/3.

[56] البغاث : طائر ضعيف يُصاد ولا يصيد ، والأجادل جمع أجدل وهو الصقر.

[57] الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج 2 ص 427. وانظر : معاني القرآن للفراء ج 1 ،ص 358.

[58] شرح الكافية الشافية لابن مالك، ج2، ص 979.

EDITORIAL

يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل "إنّ". وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال"[59].

وقد أيَّد أبو البركات الأنباري المذهب البصري ؛ فعندهم لا يجوز: (إنَّكَ وزيدٌ ذاهبان)[60] .

تعارضت هذه القاعدة بقراءةٍ قرأ بها السَّبعة في قوله تعالى : { **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ** }[61] ، في الآية تم عَطْفُ كلمة (الصابؤون) على موضع اسم إنَّ (الذين) قبل تمام الخبر (فلا خوفٌ عليهم) .

لم يأتِ ردٌّ صريح لهذه القراءةِ من النحاةِ ولكن نظر لها بعضهم بما هو خطأ؛ فسيبويه يقول: " واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان "[62].

أمَّا العُكْبَري فقد ذكرَ أقوالاً في إعراب (الصابؤون) منها : " أنَّه معطوف على موضع إنّ كقولك: إنَّ زيداً وعمرو قائمان، وهذا خطأ ؛ لأنَّ خبر إنَّ لم يتم "[63]. علماً بأنَّ هناك آيتان وردتا في موضعين مختلفين في القرآن الكريم[64] بنصب (الصابئين) عطفاً على اسم إنَّ قبل استكمال الخبر، وهذا جائزٌ عند النحاة .

ولكن هذه القراءة المتفق عليها جديرة بأن تُؤخذُ حجَّة على توسيع قاعدة النُّحاة لِتصبح :

(يجوز العطف على موضع اسم إنَّ قبل تمام الخبر ، كما يجوز بالنَّصب قبل استكماله)

القاعدة الرابعة : إذا وقع المضارع بعد الفاء ، ولم يكن جواباً لا يكون فيه إلا الرفع.

تعارضت هذه القاعدة مع قراءة ابن عامر والكسائي[65] حيث قرأ بنصب المضارع (فيكونَ) في قوله تعالى: { **إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ** }[66] ، ووجه النصب أنه جواب على لفظ كن ، لأنه جاء بلفظ

---

[59] المصدر السابق ، ج 1، ص 185.

[60] الأنباري : أسرار العربيَّة ، تحقيق : د.فخر صالح قدارة ، دار الجيل – بيروت ، ط 1 ، ، 1995م ، ص 146.

[61] سورة المائدة – الآية 69.

[62] الكتاب ، ج 1 ،ص 122. وانظر : الأصول في النحو ، ج 1 ،ص 252.

[63] العكبري: التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق علي محمد البجاوى، دار إحياء الكتب العربية ،ج1 ،ص 222.

[64] الموضع الأول:{ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ**} البقرة62. والموضع الثاني : { **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**} الحج17.

[65] الحجة في القراءات السبع ، ص 88 . وانظر: البنا الدمياطي (شهاب الدين أحمد بن محمد): إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ، تحقيق أنس مهرة ، دار الكتب العلمية - لبنان ، ط 1 ، 1998م ، ص 190.

[66] سورة يس – الآية 82 .

الأمر ، فشبه بالأمر الحقيقي[67] ، وقرأ الجمهور : (فيكونُ) بالرفع ، ووجه على أنه على الاستئناف ، أي : فهو يكونُ ، وقد لحَّن هذه القراءة بعضهم ؛ فقد حكى أبو حيان عن ابن عقيل عن أحمد بن موسى أنَّه قال: " قراءة ابن عامر هنا لحن"[68] ، فهو يرى أنَّه لا يصح نصب المضارع (يكونَ) على جواب الأمر الحقيقي ؛ لأن ذلك إنما يكون على فعلين ينتظم منهما شرط وجزاء نحوه : ائتني فأكرمك ، إذ المعنى : إن تأتني أكرمك . وهنا لا ينتظم ذلك ، إذ يصير المعنى : إن يكن يكن ، فلا بد من اختلاف بين الشرط والجزاء.

ردَّ أبو حيان على أحمد بن موسى قائلاً: " .. هذه القراءة في السبعة ، قراءة متواترة ، ثم هي بعد قراءة ابن عامر، وهو رجل عربي، لم يكن ليلحن.. فالقول بأنها لحن، من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر، إذ هو طعن على ما عُلِم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى "[69].

إذاً فالقراءة سبعيَّة ، منقولةٌ إلينا بالتواترِ ، فيمكن اعتمادها من أقوى الشواهد على جواز نصب الفعل المضارع بعد الفاء إذا لم يكن جواباً ، وبمقتضى هذه القراءة يمكن تعديل قاعدة النحاة لتصير : **(إذا وقع المضارع بعد الفاء، ولم يكن جواباً جاز فيه الوجهان: الرَّفْعُ والنَّصبُ)**

القاعدة الخامسة : قال المبرِّد بعدم جواز إضافة (مائة) إلى (سنين)

وذلك في قوله تعالى : { **وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعاً** }[70] .

حيث قرأ الأخوان (حمزة والكسائي) بإضافة (مائة) إلى (سنين) ، ولم يُضِفِ الباقون[71]. فقال المبرّد : " وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال : (ثلثمائة سنين) وهذا خطأ في الكلام غير جائز ، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة "[72].

وممَّن ردَّ على هذا الرأي :

- قال الفراء: ".. ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة ، فهي حينئذ في موضع خفض لمن أضاف "[73].

---

67 تفسير البحر المحيط ، ج 1 ،ص 536.
68 المصدر السابق ج 1 ،ص 536.
69 المصدر نفسه ، ج 1 ص 536.
70 سورة الكهف – الآية 25 .
71 النشر في القراءات العشر ج 2، ص 310.
72 أبو العباس المبرد: المقتضب ، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة ، مصر ، ج 2 ص 171 .
73 معاني القرآن للفراء ، ج 2 ،ص 138 .

- وقال المهدوي[74] : " ... ومن أضاف ولم ينون ، فإنه أوقع الجمع موقع الواحد ، فبيَّن به كما يبيّن بالواحد، وأخرج الكلام على أصله ؛ لأنّ قولك عندي ثلاثون درهماً وما أشبهه معناه : عندي ثلاثون من الدراهم ، فكذلك ثلاثمائة سنة ، أصلها: ثلاثمائة من السنين ، لكنهم استعملوا التفسير بالواحد ، وكثر ذلك حتى صار التفسير بالجمع شاذاً. وقد قيل : من نون إنما جاء به على التفسير أيضاً ، وذلك أنه لما قال : ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة وقع الإبهام عند السامعين هل هي سنون ؟ أو أشهر ؟ أو أيام ؟ فقال : سنين على جهة البيان "[75].

- واحتج الإمام ابن زنجلة قائلاً : " هذه القراءة مختارة ، وحجتهما[76] أنهما أتيا بالجمع بعد قوله (ثلثمائة) على الأصل ؛ لأن المعنى في ذلك هو الجمع. وذلك أنك إذا قلت (عندي مئةُ درهم) فالمعنى مئة من الدراهم. والجمع هو المراد من الكلام ، والواحد إنما اكتفي به الجمع. إذا قيل (ثلثمائة سنة وثلثمائة رجل)؛ لأن الواحد هاهنا يؤدَّى على معنى الجمع بذكر العدد قبله، فعاملوا الأصل الذي هو مراد المتكلم ولم يكتفيا بالواحد من الجمع"[77].

يرى الباحث - بعد هذه الآراء التي ذكرها هؤلاء العلماء من أهل اللغة والنحو والقراءات احتجاجاً لهذه القراءة - أنَّ هذه القراءة المتواترة صحيحة ولا يجوز ردها، أو التشكيك في صحتها؛ فيجوز إضافة (مائة) إلى (سنين) أي {ثلاث **مائةِ سنينَ**} على قراءة الأخوين – حمزة والكسائي – كما يجوز عدم إضافتها ، أي {ثلاث **مائةٍ سنينَ**} على قراءة الباقين من السبعة.

ونختم بقوله تعالى: {.. **إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ** ..}[78]، فقد قُرئتْ هذه الآية بقراءات متعددة ، نذكرها بالتفصيل :

اختلف القراء في { إن هذان } في تشديد النون وتخفيفها[79] :

1- فقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائى (إنَّ) مشددة النون ، (هذان) بألف خفيفة النون .

---

[74] أحمد بن عمار أبو العباس المهدوي المقرئ النحوي المفسر ، كان مقدماً في القراءات والعربية ، أصله من المهدية من بلاد القيروان ، وصنف كتباً مفيدة ، ومات في الأربعين وأربعمائة . (بغية الوعاة ج 1 ،ص 351).

[75] المهدوي (أبو العباس أحمد بن عمّار): شرح الهداية في توجيه القراءات ، تحقيق: د.حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد - الرياض، ط1، 1995م، ج 2،ص 394.

[76] ويقصد : الأخوان من القُرَّاء : حمزة والكسائي..

[77] ابن زنجلة: حجة القراءات ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط 2 ، 1402 – 1982 ، ج 1 ،ص 414.

[78] سورة طه الآية 63 ، قوله تعالى : (قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى).

[79] الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ، ج 5 ،ص 229.

2- وقرأ ابن كثير (إنْ هذانِّ) بتشديد نون هذان وتخفيف نون إن .

3- وقرأ حفص عن عاصم (إنْ) ساكنة النون و(هذان) خفيفة النون.

4- وقرأ أبو عمرو وحده (إنَّ) مشددة النون ، و(هذين) بالياء.

من خلال ما سبق نلاحظ أنَّ القراء قد:

- أجمعوا على تشديد نون (إنَّ) إلا ابن كثير وحفصاً عن عاصم فإنهما خففاها.

- وأجمعوا على لفظ الألف في قوله (هذان) إلا أبا عمرو فإنه قرأها بالياء .

- وأجمعوا على تخفيف النون في التثنية (هذانِ) إلا ابن كثير فإنه شددها (هذانّ).

وقد وجدت بعض هذه القراءات قَبولاً عند النحاة واعتراضاً من بعضهم على حسب ما سيتبيَّن لنا من خلال عرض توجيه القراءات السابقة :

- في القراءة الأولى – قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي : {**إنَّ** هذانِ لَساحران} ، تعارضتْ القراءة مع القاعدة النحوية التي تنصب اسم إنَّ (هذين) ، وقد جاءت (هذان) مرفوعة ، وفيما يتعلق بهذه القراءة :

- القراءة جاءت على لغة مَن يلزمون المثنى حالةً واحدةً فيقولون: (قام الزيدان) ، و(ضَرَبتُ الزيدان)، و(مررتُ بالزيدان)، على لغة بني الحارث[80] وبطنٌ من ربيعة[81]، ومن الشواهد الشعرية[82] :

إنَّ أباها وأبا **أباها** قدْ بلغا في المجدِ غايتاها[83]

- الشّاهد في البيت: (**أباها**) الثّانية؛ لأنّها في موضع الجرّ بالإضافة ، ومع ذلك فقد جاء بها بالألف. قال القرطبي : ".. وهذا القول من أحسن ما حُمِلت عليه الآية؛ إذ كانت هذه اللغة معروفة ، وقد حكاها من يرتضي علمه وأمانته ؛ منهم أبو زيد الأنصاري وهو الذي يقول : إذا قال سيبويه حدثني من أثق به فإنما يعنيني ؛ وأبو الخطاب الأخفش وهو رئيس من رؤساء اللغة ، والكسائي والفراء كلهم قالوا هذا على لغة بني الحارث بن كعب"[84].

---

[80] وبنو الحارث بن كعب : قبيلةٌ عظيمة من قبائل العرب من قحطان .

[81] خزانة الأدب للبغدادي ، ج 7 ،ص 425.

[82] اختُلِفَ في نسبة البيت ، فقد: نسبه بعضهم لرُؤْبَة بن العجاج ، ونسبه آخرون إلى أبي النّجم العجليّ ، كما نُسبَ إلى ابن الوردي.

[83] خزانة الأدب للبغدادي ، ج 7 ص 425 . وانظر : أسرار العربية للأنباري ، ص 62.

[84] القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق هشام سمير البخاري ، دار عالم الكتب، الرياض، 1423هـ، ج 11 ص 217.

- وتوجيهٌ ثانٍ لهذه القراءة (إنَّ هذانِ لَساحران) ، وهو أنْ تكون (إنَّ) بمعنى (نعم)[85] ، والمعنى: (نعم هذان لَساحران) فيكون (هذان) مبتدأ، و(لَساحران) الخبر، واستشهدوا بقول ابن قيس الرقيات:

بكَرَ العَواذلُ، في الصَّبُـــوحِ، يَلُمْنَني وَأَلومُهُنَّـــــهْ

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَـــلاَكَ، وَقَدْ كَبِرْتَ، فَقُلْتُ إِنَّـــــهْ[86] ،

أي فقلتُ : نعم ، والهاء للسكت.

- وقال قومٌ لا تدخل اللام على خبر الابتداء ؛ لأنَّها تدخل على المبتدأ ، وإدخالها على الخبر شاذ ، فردَّ عليهم الزجَّاج بقوله: " اللام لم تدخل على الخبر، بل التقدير: (لهما ساحران) فاللام داخلة على صدر الجملة الصغرى"[87] أي على المبتدأ المحذوف.

- ورأي ثالث في توجيه هذه القراءة على تقدير اسم (إنَّ) ضمير الشأن محذوف ، وجملة (هذان لساحران) خبرها[88].

- تعرَّضتْ هذه القراءة لآراء بعض النحاة واعتراضاتهم ؛ لأنَّها جاءتْ مخالفةً لقواعدهم من أنَّ **المثنَّى يُنصَبُ بالياء** ، ويجب أن يكون (هذان) منصوباً بالياء ؛ لأنَّه اسم إنَّ ، ولهذا أطال أصحاب كتب الاحتجاج في بسط حجتهم لصحة هذه القراءة.

أمَّا حفص عن عاصم (إنْ هذانِ لَساحرانِ) ، وقراءة ابن كثير : (إنْ هذانِّ لَساحران) فقد قال عنهما البنا الدمياطي: "وهاتان القراءتان أوضح القراءات في هذه الآية معنى ولفظاً وخطاً ؛ وذلك أنَّ (إنْ) المخففة من الثقيلة أهملت ، وهذان مبتدأ ، ولساحران الخبر ، واللام للفرق بين النافية والمخففة على رأي البصريين"[89].

---

[85] الحجة للقراء السبعة ، ج 5 ص 230 . حجة القراءات ص 455.

[86] خزانة الأدب للبغدادي ، ج 11 ،ص 227.

[87] النيسابوري: غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، تحقيق زكريا عميران، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 1 ، 1996م ، ج4 ،ص556.

[88] إتحاف فضلاء البشر ، ص 384.

[89] إتحاف فضلاء البشر ، ص 384.

EDITORIAL

- وقد وجدتْ هذه القراءة – قراءة حفص عن عاصم – اعتراضاً نحوياً وهو أنَّ اللام لا تدخل على الخبر إلا قليلاً ، ولكن ردَّ عليهم ابن خالويه بقوله : " فإن قيل إن اللام لا تدخل على خبر المبتدأ لا يقال زيد لقائم فقل من العرب من يفعل ذلك تأكيدا للخبر وأنشد شاهداً لذلك :

خَالِي لأَنْتَ ومَنْ جَرِيرٌ خَالُه يَنَلِ العَلاَءَ ويُكْرِمِ الأَخْوَالاَ[90]

- والوجه الآخر أن يكون (إنْ) هاهنا بمعنى (ما) ، و(اللام) بمعنى (إلا) ، والتقدير : ما هذان إلا ساحران[91] ، وهذا رأي الكوفيين ، أمَّا أبو العباس المبرد فيعتبر أولى الأمور بـ(إنَّ) المشددة أن تكون ها هنا بمعنى نعم ، واستدل ببيت ابن قيس الرقيات المذكور.

- وقراءة ابن كثير (إنْ) بالتخفيف ، (هذانّ) بالتشديد ، فقد جعل (هذانّ) أصلها (هذا انَ) فحذف الألف من (هذا) وجعل التشديد عِوَضَاً من الألف المحذوفة التي كانت في هذا[92] .

- أمَّا قراءة الدوري عن أبي عمرو (إنَّ هذينِ لَساحِرانِ) فلم يقف عندها أهلُ الاحتجاجِ كثيراً ؛ لأنَّه ليس فيها ما يعترض عليه النحاة ، فهي على قياس العربيَّة والنحو عندهم ، موَافقة للإعرَابِ . ولمَّا كانت هذه القراءة مخالفة لرسم المصحف ، ردَّها الزجاج قائلاً : " أمَّا قراءة أبي عمرو فلا أجيزها ؛ لأنها خلاف المصحف "[93].

وإذا أمعنَّا النظر نجد أنَّ قراءة الدوري عن أبي عمرٍو لم تأتِ بخلاف المصحف – على حدِّ قول الزجاج – لأن رسم المصحف كان هكذا (هـــذ ن) فهو يحتمل أن يُقرأ حسب الرواية (هذين) أو (هذان) ، وهذه من مَيزات الرسم العثماني وفوائدِه ؛ فالكلمة إذا كان فيها قراءتان أو أكثر كتبت بصورةٍ تحتمل هاتين القراءتين أو الأكثر ، مثل ما جاء في الآية السابقة التي رُسِمَتْ في المصحف العثماني من غير نقط ولا شكل ولا تشديد ولا

---

[90] الحجة لابن خالويه ، ص 243.
[91] المصدر السابق ، ص 243.
[92] الحجة لابن خالويه ، ص 243.
[93] أبو شامة (عبد الرحمن بن إسماعيل) : إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع للإمام الشاطبي ، ج 2،ص 283.

تخفيف في نوني إن وهذان ، ومن غير ألف ولا ياء بعد الذال من هذان[94] ، ومجيء الرسم كما ترى كان صالحاً عندهم لِتُقرأ بكلِّ الوجوه التي وردتْ.

الخاتمة :

بعد هذه الجولة في القراءات القرآنيَّة والقواعد النحويَّة التي سعيتُ فيها جاهداً لمعرفة الأسباب التي دفعت النحاة إلى ردِّ بعض القراءات المتواترة أو تلحينها أو تضعيفها ، مع علمي بأنَّ هذا الموضوع تمت مناقشته من قِبَلِ علماء أجلَّاء ، لكنني أحببت أنّ أسهم في المناقشة ؛ لأنّ لكل كاتب طريقته في الطرح والمناقشة ، ومن خلال الأمثلة والنماذج المقدَّمة ، **توصلت الدراسة إلى نتائج ، أهمها** :

1- أنَّ البصرة كانت هي السابقة في تشييد صرح النحو ورفع أركانه ، وكان النُّحاةُ من البصريين يتشدَّدُون في استنباط القواعد النحويَّة ، فكلُّ ما يخالف قواعدهم ، أو يصطدم بها يكون مصيره التَّخطِئة أو التلحين ، بخلاف الكوفيين.

2- وأنَّ الأحرف السبعة الواردة في قوله ρ : (أنزل القرآن على سبعةِ أحرف ..الحديث) ليست هي القراءات السبع المشهورة ؛ لأنَّ هذه القراءات السبع إنَّما عُرفت واشتهرت في القرن الرابع.

3- وأنَّ ما زعمه النحاة من مخالفة بعض القراءات القرآنيَّة لقواعد نحوية ليس كذلك ، إذ لهذه القراءات وجوه في العربية ، وأصول ترجع إليها.

---

[94] مناهل العرفان للزرقاني ،ص 373.

EDITORIAL

4- وأنَّ النحويين اعتمدوا في موقفهم من تضعيف القراءات المخالفة لقواعدهم على جملة من الأسباب ، منها : احتكامهم للقواعد والقوانين التي سنوها ، ووقوف بعضهم على الشائع من اللغات وإغفال غيرها من اللغات ، فضلاً عن خفاء توجيه القراءة على بعض النحويين.

5- وأنَّ القرآن الكريم هو الأصل الذي ينبغي أن تُضبطَ به اللغة ، وتقعّـدَ عليه قواعد النحو.

6- وأنَّ مخالفةَ القراءة المتواترة لقواعد النحو لا يقدح في قرآنيتها ، إذ الأصل أن تمضي القاعدة مع ما قعّده القرآن.

7- وأنَّ القراءات السبعة قراءات متواترة ، فلا يجوز ردها ولا تضعيفها بوجه من وجوه النحو، فمن المقرر أنّ من ضوابط قبول القراءة موافقة اللغة العربية ولو بوجه ، ولا يشترط الموافقة من جميع الوجوه.

وختاماً : توصي الدراسة بأنْ يُعتمدُ القرآنُ الكريمُ أصلاً ينبغي أن تُضبطَ به اللغة ، وتقعّـدَ عليه قواعد النحو .

EDITORIAL

المراجع

القرآن الكريم.

1. أحمد بن حنبل : **فضائل الصحابة** ، تحقيق د. وصي الله محمد عباس، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، 1403 – 1983.
2. الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد) :

أ- **أسرار العربيَّة** ، تحقيق: د.فخر صالح قدارة ، ط 1 ، دار الجيل – بيروت ، ، 1995م.

ب- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، دار الفكر ، د.ت.

3. البخاري (أبو عبدالله محمد بن إسماعيل) : **صحيح البخاري** ، تحقيق د. مصطفى ديب البغا ، الطبعة الثالثة ، دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت ، 1407هـ – 1987م.
4. البغدادي (عبد القادر بن عمر) : **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، تحقيق محمد نبيل طريفي/اميل بديع اليعقوب ، دار الكتب العلمية – بيروت ، 1998م.
5. البنا الدمياطي (شهاب الدين أحمد بن محمد): **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تحقيق أنس مهرة ، ط 1 ، دار الكتب العلمية - لبنان ، 1998م.
6. ابن الجزري (أحمد بن محمد) :

أ- **شرح طيبة النشر** ، تحقيق الشيخ علي محمد الضباع ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر ، 1369 هـ – 1950م.

ب- **النشر في القراءات العشر** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت

7. ابن جني (أبو الفتح عثمان) :

أ- **الخصائص** ، تحقيق محمد علي النجار ، عالم الكتب – بيروت.

ب- **اللمع في العربية** ، تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية - الكويت ، 1972.

8. الحاكم النيسابوري (أبو عبدالله محمد بن عبدالله) : **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، ط 1، دار الكتب العلمية – بيروت،1411هـ – 1990م.
9. أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف) : **تفسير البحر المحيط** ، الطبعة الثانية ، دار الفكر - بيروت ، 1398هـ – 1987م.
10. حمدان (د. أكرم علي) : **كتب الاحتجاج والصراع بين النحاة والقرَّاء** ، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلاميَّة (سلسلة الدراسات الإنسانيَّة) ، المجلد 14 ، يونيو 2006م.

EDITORIAL

11. الذهبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد) : **معرفة القراء الكبار** ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، 1404هـ.

12. الزجاج (أبو إسحق إبراهيم بن السري) : **معاني القرآن وإعرابه** ، تحقيق عبد الجليل عبده الشلبي ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، 1988م.

13. الزرقاني (محمد عبد العظيم)**: مناهل العرفان في علوم القرآن** ، الطبعة الثالثة ، مطبعة عيسى البابي الحلبي – مصر ، د.ت.

14. الزمخشري (جار الله محمود بن عمر) : **تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

15. ابن زنجلة (أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد) : **حجة القراءات** ، تحقيق سعيد الأفغاني، ط 2 ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، 1402هـ – 1982م.

16. السراج (أبو بكر محمد بن سهل) : **الأصول في النحو** ، تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، 1988.

17. سلام (محمد بن سلام الجمحي) : **طبقات فحول الشعراء** ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المدني - جدة.

18. سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) : **الكتاب** ، تحقيق عبد السلام هرون ، دار الفكر ، بيروت.

19. السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر) :

أ- **الإتقان في علوم القرآن** ، المكتبة الثقافيَّة – بيروت ، لبنان ، 1973م.

ب- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** طبعة المكتبة العصرية - لبنان.

20. أبو شامة (شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل) : **إبراز المعاني من حرز الأماني** في القراءات السبع للإمام الشاطبي.

21. الطبري (محمد بن جرير) : **جامع البيان في تأويل القرآن** ، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، 1420هـ/2000م.

22. ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري) : **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ، دار الفكر - دمشق ، 1985.

23. العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين): **التبيان في إعراب القرآن** ، تحقيق علي محمد البجاوى ، دار إحياء الكتب العربية ، د.ت.

EDITORIAL

24. أبو عمرو الداني (عثمان بن سعيد): **المحكم في نقط المصاحف** ، تحقيق د.عزَّة حسن، الطبعة الثانية ، دار الفكر - دمشق ، 1407هـ .

25. الفارسي (أبو علي الحسن بن عبد الغفار): **الحجة للقراء السبعة** ، تحقيق بدر الدين قهوجي ، وبشير حويجاتي ، ط 1 ، دار المأمون للتراث – بيروت ، 1984م.

26. الفراء (يحيى بن زياد): **معاني القرآن** ، ط 3 ، عالم الكتب – بيروت ، 1983م.

27. القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد) : **الجامع لأحكام القرآن** ، تحقيق هشام سمير البخاري ، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية ، 1423هـ/ 2003م.

28. القسطلاني شهاب الدين : **لطائف الإشارات لفنون القراءات** ، تحقيق الشيخ عامر السيد عثمان ، والدكتور عبد الصبور شاهين ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، 1392هـ.

29. القيسي (أبو محمد مكي بن أبي طالب): **الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها** ، تحقيق د.محي الدين رمضان ، ط 2 ، مؤسسة الرسالة ، 1420هـ – 1981م.

30. المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) :

أ- **الكامل في اللغة والأدب** ، مؤسسة المعارف ، بيروت – لبنان.

ب- **المقتضب** ، تحقيق د. محمد عبد الخالق عضيمة ، مصر .

31. مناع القطَّان : **مباحث في علوم القرآن** ، ط3 ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، 1421هـ - 2000م.

32. المهدوي (أبو العباس أحمد بن عمّار) : **شرح الهداية في توجيه القراءات**، تحقيق ودراسة الدكتور: حازم سعيد حيدر ، ط1، مكتبة الرشد - الرياض ، 1995م.

33. النيسابوري (نظام الدين الحسن بن محمد): **غرائب القرآن ورغائب الفرقان** ، تحقيق الشيخ زكريا عميران ، ط 1 ، دار الكتب العلميَّة - بيروت ، 1416هـ - 1996م.

34. ابن يعيش بن علي : **شرح المفصل** ، المطبعة المنيريَّة - مصر ، 1928م.